مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ISSN : 2600-6413
المجلد5، العدد11، (ماي 2018) EISSN : 2353-0480

مؤشرات قياس الحكم الراشد
حالة الجزائر

الأستاذة: اقموم فاطمة
مدرسة الدراسات العليا التجارية

ملخص

إن الحديث اليوم عن الحكم الراشد وارتباطه الوثيق بالفساد ،كونه الحل الأمثل لهذه الظاهرة. فكلما ساد نظام الحكم الراشد في المجتمع كان له الأثر الايجابي على اجتنابها، كون هذا النظام يوفر المناخ الملائم لمحاربة الفساد من خلال آلياته المتعددة كالديمقراطية والشفافية والنزاهة...الخ. فالجزائر ليست بمعزل عن هذه الظاهرة القديمة الجديدة التي تنخر اقتصادها الوطني وجعلها تحتل المراتب الأخيرة في قائمة الدول الأقل فسادا في العالم. وعليه، فالجزائر معنية أكثر مما مضى بأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الدولية للحكم الراشد ورصدها لأنها تمثل علامات إنذار مبكر يستوجب الأمر تجميعها و تحليلها واستغلالها من اجل اخذ القرارات والتوصيات اللازمة.

الكلمات المفتاحية الحكم الراشد، الفساد، مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، الجزائر.

Abstract

Today's talk about good governance and its close association with the phenomenon of corruption is the ideal solution for this phenomenon. The system of good governance provides the appropriate environment for combating corruption through its various mechanisms such as democracy, transparency, integrity, etc. Algeria is not isolated from this new old phenomenon that is draining its national economy and placing it on the list of the least corrupt countries in the world. Therefore, Algeria is more concerned than ever in taking into account the international indicators of good governance and monitoring them because they represent early warning signs that need to be compiled, analyzed and exploited in order to take the necessary decisions.

Keywords: Good governance, Corruption, Transparency International Indicators, Algeria.

مقدمة

تعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الراشد بأنه الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها (سليماني لخميسي،2013).

ولكي ندرك مستوى وجود الفساد في دولة ما لابد من تحديد و قياس أسباب حدوثه؛ لان الفساد يصعب قياسه كونه ظاهرة غير مرئية وتمارس بطرق ملتوية وغير مشروعة. وقد بادرت منظمة الشفافية الدولية بإصدار العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس مستوى الفساد، بقيامها بإعداد البحوث والدراسات والتقارير الإحصائية على مستوى دول العالم. ولانعكاسات هذه المؤشرات لما لها من آثار على سمعة هذه الدول إيجابا أو سلبا.

ولكون الجزائر من الدول حديثة العهد نوعا ما على الانفتاح الدولي (دخول الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ سنة 2005و ولوج السوق الحرة أفاق 2020) ولأسباب عديدة أخرى من بينها مخلفات الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر وتراجع سعر البترول مما يفرض عليها التوجه إلى الاستثمار في القطاعات خارج المحروقات وتحسين البيئة الاقتصادية من اجل جلب الاستثمارات الأجنبية .قد أصبح لزامًا علينا معرفة ودراسة هذه المؤشرات.

ومن خلال هذا الإشكال يمكن طرح التساؤل الآتي: ماهي مؤشرات قياس الحكم الراشد؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تنطلق الدراسة من فرضيات مفادها:

1. هناك علاقة عكسية بين نظام الحكم الراشد وظاهرة للفساد
2. إن مؤشرات منظمة الشفافية الدولية مؤشرات ذات دلالة
3. تعاني الجزائر من استفحال ظاهرة الفساد في شتى المجالات.

فقدّ رتبنا الدراسة منهجيًا في ثلاثة محاور

1.الحكم الراشد وعلاقته بظاهرة بالفساد

2.منظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها

3.واقع الجزائر،و مؤشر مدركات الفساد دوليا و عربيا .

1.الحكم الراشد وعلاقته بظاهرة الفساد

1.1.الحكم الراشد

عرف البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد بأنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني"(تقرير البنك الدولي، 1992). ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

وهناك من يرى أن الحكم الرشيد، مبني على الرشاد كمصطلح ذي مفهوم عربي نقيض الضلال، ونقيض الفساد، ونقيض الشر، ونقيض الضرر... وكلها مستخدمة في القرآن الكريم. وكلها معاني وأوصاف تناسب الحكم الذي يريده الناس. فالحكم الرشيد له أربع ركائز مفهومية، وهي حكم هدائي، صلاحي، خيري، نفعي.(عبد المجيد الغيلي،2010).

ويمكن الجمع بين التعريفين السابقين بالقول بأن الحكم الراشد هو أسلوب حكم يهدف للتنمية وإضفاء الخير والمنفعة للجميع وهو أسلوب مناهض للفساد والضرر.

1.1.1.معايير الحكم الراشد

يؤمن الحكم الراشد سيادة ظروف مستقرة، ناتجة عن وجود أساسيات الحكم السليم، مثل: المساءلة، والمساواة، والمشاركة والشفافية، والقدرة على التأقلم والاستجابة للمتغيّرات المختلفة، علماً أنّ هناك العديد من المعايير التي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي تصلّ إلى تسعة معايير عامة(نبيل البابلي،2018) والحكم الرشيد كما تراه الأمم المتحدة هو ما توافرت فيه الشروط التالية:

1. حكم القانون : يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان

2. **الشفافية** : تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

3. **المسؤولية** : أي أن تتضافر كل جهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم]بقدر المستطاع.

4. **بناء التوافق**: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجميع.

5. **المساواة** : تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

6. **الفعالية والكفاءة** : تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

7. **المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

8. **الرؤية الإستراتيجية** : يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

9. حق المشاركة والانتخاب والتصويت: يتضمن حق جميع المواطنين في التصويت، وإبداء الرأي، والمشاركة الفعّالة والمباشرة في العملية الانتخابية، مع ضمان حرية الجماعات في تشكيل الأحزاب، والجمعيات، والنقابات التي تضمن الحريّات العامّة للإنسان.

2.1.1.معايير قياس الحكم الراشد.

نظرً لاختلاف مفهوم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه، فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية (العجلوني محمد ،2013).

فوضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، 12 مؤشراً منها تخص المساءلة العامة و10 مؤشرات تخص جودة الإدارة. ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا، وبحسب معدل صلاح الحكم. وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم .وتُغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة (نبيل البابلي،2018).

أ) مؤشر المساءلة العامة يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.
- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
- درجة المساءلة السياسية.

وتشمل البيانات الموضوعات الآتية: الحقوق السياسية للأفراد الحريات المدنية -حرية الصحافة -الأداء السياسي -التوظيف لدى الجهاز التنفيذي – تنافسية التوظيف - انفتاح التوظيف -المشاركة في التوظيف -القيود لدى التنفيذ -المساءلة الديمقراطية – الشفافية.

ب) مؤشر جودة الإدارة: يقيس المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي (نبيل البابلي،2018).

2.1.ظاهرة الفساد

عرف البنك الدولي ظاهرة الفساد على أنها إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عامة عندما يقوم موظف ما بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم الفساد عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو عمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين ، وتحقيق أرباح بطرق غير مشروعة كما بمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين أقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (محمود عبد الفضيل، 2006) .

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على انه إساءة الاستخدام النشط أو السلبي لصلاحيات الموظفين العموميين(المعينين أو المنتخبين)لتحقيق منافع خاصة مالية أو غيرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2017).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الفساد هو ظاهرة سلبية لها أوجه عديدة تتم في الخفاء أي غير مرئية وتتم بطرق ملتوية وغير مشروعة، من اجل إشباع مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة .ونستنتج كذلك أن للفساد أوجه عديدة وهي:

- الرشوة: الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول ، وتُعتبر الرشوة مقدمة للكسب غير المشروع، الفساد.
- المحاباة : استخدام للعلاقات، القرابة أو العلاقات العشائرية أو العائلية أو الحزبية أو الجهوية أو الطائفية لغرض اكتساب مصالحة أو تساهيل مهمة أو التهرب من مسؤولية.
- التهرب الضريبي: هو تخلص المُكَّلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كلياً أو جزئياً وذلك لتحقيق مصالح شخصية.
- استغلال منصب الوظيفة العامة من اجل مصلحة خاصة.
- الابتزاز و نهب المال العام .

3.1. علاقة الحكم الراشد بظاهرة الفساد

من خلال التعاريف السابقة، استخلصنا أن هناك علاقة عكسية وطردية بين الحكم الراشد وظاهرة الفساد، في نفس الوقت.

أولا :علاقة الحكم الراشد وظاهرة الفساد علاقة عكسية أي كلما زاد تطبيق الحكم الراشد أدى ذلك إلى اجتناب أو تقليص من ظاهرة الفساد. فالحكم الراشد يأتي كأسلوب حكم بتكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

ثانيا : علاقة الحكم الراشد وظاهرة الفساد علاقة طردية ،بحكم انه كلما استفحلت ظاهرة الفساد زادت الحاجة للتطبيق أكثر وأكثر للحكم الراشد. وعليه فقد مثلنا العلاقة بين الحكم الراشد وظاهرة الفساد كمايلي :

ISSN : 2600-6413
EISSN : 2353-0480

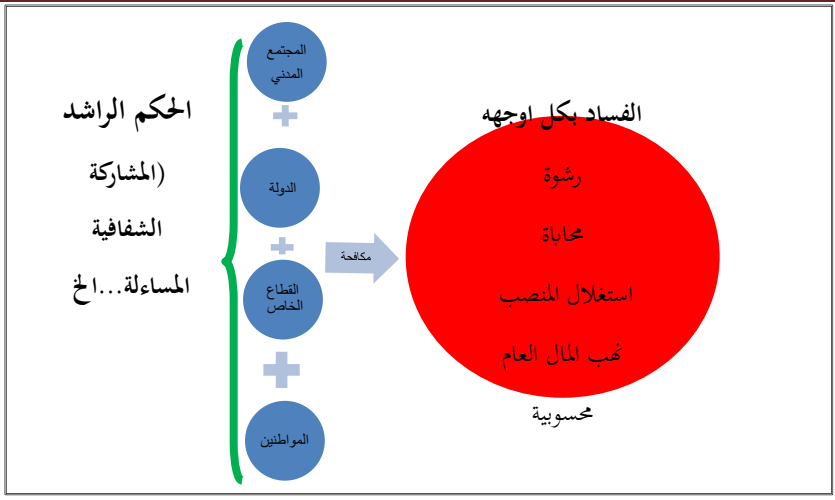

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة انطلاقا مما سبق .

2.منظمة الشفافية الدولية ومؤشراتها

1.2.التعريف بالمنظمة

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية أهلية دولية ، منظمة مجتمع مدني تأسست عام 1993 من قبل المدير السابق للبنك الدولي بيتر إيغن Eigen Beter وأمانتها العامة في برلين بألمانيا وتضم حاليًا فروعًا في 90 دولة اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال اثر الفساد, تقوم المنظمة بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول, وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات (منظمة الشفافية الدولية) .

2.2. مؤشراتها

قبل التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد لا بد من الإشارة إلى معني معيار أو مؤشر، الذي هو معطى قابل للملاحظة ، يفيد في إدراك المدى (الأجسام ، الأوزان..) كما يسمح بدراسة أو معرفة حضور الشيء أو غيابه. فالمؤشر هو العنصر الدال على قيمة معينة قابلة أن تأخذ كما ، فهي بصيغة أخرى دلالات لواقع ، سلوك و علاقات مختلفة ، و هي

تغيرات لأوضاع معينة ، يمكن للباحث أن يدركها.و المؤشرات غالبا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء و التعبير عنها بشكل علمي. تستخدم المؤشرات لغرضين (ايمن محمد حافظ حماقي ص 2):

- لتحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن.
- استخدام المؤشر المستخدم في قياس حجم المشكلة وتقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف قصيرة ، متوسطة، طويلة الأجل

1.2.2 .مؤشر مدركات الفساد: Index Perceptions Corruption

ا) تعريف مؤشر مدركات الفساد :أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم. (منظمة الشفافية الدولية) .

ب) العوامل التي يتناولها المؤشر عند التصنيف: يأخذ مؤشر الفساد في اعتباره عددًا من العوامل في جمع البيانات، والتي على أساسها يقيس نسبة الفساد في كل دولة؛ ومن هذه العوامل:

1-سليماني لخميسي ،دور منظمات الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون ، 2013.

2-د. نبيل البابلي ، الحكم الرشيد ،الأبعاد والمعايير والمتطلبات ، تقارير سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، 9 يناير 2018، ص 03.

3- العجلوني محمد ،أثر الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في الدول العربية،2013 ص14.

4-غزوان رفيق عويد ، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية ، مع الإشارة إلى حالة العراق ، مجلة النزاهة للبحوث والدراسات، العدد التاسع، 2016. ص 177.

5-عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2004 ، ص ص14 158

6-محمود عبد الفضيل ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2006.

7-ايمن محمد حافظ الحماقي ، مفهوم المؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها ، معايير وخطوات إعدادها، جامعة عين شمس انظر:
www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pd

- الرشوة.
- غسيل الأموال العامة.
- عدد الموظفين الذين يستخدمون مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب شخصية
- قدرة الحكومات على احتواء الفساد وتحقيق النزاهة.
- آليات القطاع العام في التعامل مع مشكلات المواطنين.
- الروتين والعبء البيروقراطي المفرط الذي قد يزيد من فرص الفساد.
- الملاحقة الجنائية الفعالة للمسؤولين الفاسدين.
- توافر القوانين اللازمة بشأن الإفصاح المالي وتضارب المصالح الشخصية للموظفين
- الحماية القانونية للمبلغين عن المخالفات، والصحافيين، والمحققين.
- وصول المجتمع المدني إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة.

2.2.2. مؤشر دافعي الرشوة Bribe Payers Index

ويرمز له اختصارًا IPB وصدر أول مرة في العام 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام 1999-2002-2006-2008-2011 وهو تصنيف أبرز الدول وفقًا لاحتمالية ارتشاء شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلدها وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة. (غزوان رفيق عويد، 2016).

8-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنمية القدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب السياسات الإنمائية مجموعة تنمية القدرات. 2017. ص54.

9-منظمة الشفافية الدولية . انظر https://www.transparency.org/research/cpi

10-تقرير البنك الدولي 1992، http://www.worldbank.org

11- عبد المجيد الغيلي نحو حكم رشيد، /ttp://www.1raha.com/نحو-حكم-رشيد

12- https://www.tunisia-sat.com/forums/threads/3789077/,consulté le 07/04/2018.

13-جريدة اخبار الشرق http://akhbarachark.dz/ar/2018/03/21/محكمة-الجنايات-تفصل-في-قضية-سيدار-الحجار consulté le 21 mars 2018.

3.2.2. تقرير الفساد العالمي:Global Corruption Report

ويرمز له اختصارًGCRوصدر لأول مرة في العام 2001 ويصدر سنويًا باستثناء السنوات 2002و 2010و 2012 وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معني أو لقضية ما من قضايا احكم الرشيد, ويقدم التقرير بحثا وتحليلا من مختصين (غزوان رفيق عويد، 2016).

4.2.2. تقييمات نظام النزاهة الوطني National Integrity System Assessments

صدر أول مرة في العام 2001 وهي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييمًا مكثفًا لنقاط القوة والضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة, تهدف هذه الدراسات إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظريًا للدولة على المستويين القانوني (قوانين ونصوص تنظيمية) والعملي (التطبيق), وبالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية تُعَدُّ دراسات نظام النزاهة الوطنية أداة قياس هامة فهي مكملة للمؤشرات والاستقصاءات العالمية التي تتبعها المنظمة (غزوان رفيق عويد،2016).

5.2.2.مقياس الفساد العالمي : Global Corruption Barometer

صدر لأول مرة في العام 2003 ويصدر سنويًا باستثناء سنتي 2008 و 2012 وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوى إضافة إلى تقييمهم لمستوى الفساد في ابرز المؤسسات الخدمية وللجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها, فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام وهذا يبين انه استطلاع للجمهور عامة .

3. و اقع الجز ائر و مؤشر مدركات الفساد دوليا وعربيا

إن مؤشر مدركات الفساد هو من أبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد **في القطاع العام** ويعرف هذا الأخير على أنه تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة، وفي هذا الحالة يتم النظر إلى الدولة بوصفها وحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص، غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية للدولة (عبده محمد فاضل الربيعي ،2004) .

ويشمل القطاع العام الإدارات العامة التابعة مباشرة للوزارات، مؤسسات عامة كمؤسسة الكهرباء على سبيل المثال، البلديات وهي تتمتع ببعض الاستقلالية، الأسلاك

العسكرية من جيش وقوى أمن، الأسلاك التربوية من أساتذة ومعلمين، وأسلاك دبلوماسية وغيرها ويختلف حجم القطاع العام بين دولة وأخرى.

1.3. قضايا الفساد في الجزائر

إن ظاهرة الفساد ظاهرة جديدة قديمة تنخر جميع المجتمعات لكن بمستويات متباينة، والجزائر لم تكن وليست بمنأى عنها، فهناك عدة قضايا فساد هزت الاقتصاد الوطني لاسيما في بداية القرن الواحد والعشرين نذكر منها :

- قضية بنك الخليفة سنة 2002
- قضية البنك التجاري والصناعي سنة 2003
- قضية الصندوق الوطني الكويتي للاستثمار سنة 2005
- قضية مجمع طونيك 2005
- قضايا الفساد في قطاع الجمارك
- قضايا التهرب الضريبي
- قضايا الفساد في مشروع الطريق السيار شرق غرب بداية 2006
- قضايا الفساد فيما تعرف بفضيحة سونطراك
- قضية الفساد في مركب الحجار 2018 حول تهريب الصفائح الحديدية من مركب الحجار للحديد و الصلب، إلى حظيرة مسؤول الوقاية و الأمن بالمركب لسنة 2014.(جريدة اخبار الشرق،2018).

3. 2.الجزائر ومؤشر مدركات الفساد

1.2.3. و اقع الجزائر على المستوى الدولي

تبين من خلال مؤشر مدركات الفساد المعد من طرف المنظمة الدولية للشفافية لسنة 2017 (انظر الملحق رقم 01)، أن أكثر من 60 دولة تحصلت على أقل من 50 نقطة، بمتوسط درجة 43. ولسوء الحظ ، بالمقارنة مع السنوات الأخيرة ، فإن هذا الأداء الضعيف ليس جديدًا. وخلال السنوات الست الماضية، شهدت عدة بلدان تحسنا ملحوظا لدرجتها وفقا للمؤشر، ومنها السنغال والمملكة المتحدة، في حين تراجعت درجة عدة بلدان أخرى، من بينها سوريا واليمن وهذا راجع لأسباب الحروب والصراعات الإقليمية .

وقد حققت نيوزيلندا والدنمارك وفنلندا أعلى الدرجات، وبالمراتب الأولى حيث حصلتا على درجتي 89 و88 و85 نقطة تباعا. وفي القابل حصلت ليبيا و الصومال على أدنى الدرجات فيما احتلت الجزائر المرتبة 112 ب33 نفطة . فتطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للعشر (10) سنوات الأخيرة كما هو مبين من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 01 : تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة 2007 -2017

البيان/السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الدول المسح لكل سنة	180	180	180	178	183	176	177	175	167	176	180
درجة المؤشر	30	32	28	29	29	34	36	36	36	34	33
الترتيب	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112

المصدر: من إعداد الطالبة الباحثة انطلاقا من مختلف تقارير المنظمة الدولية للشفافية.

من خلال الجدول رقم 01 يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للعشر السنوات الأخيرة أي للفترة الممتدة بين 2007 إلى 2017، حيث نلاحظ إن درجة المؤشر تتراوح مابين 28 درجة كحد ادني و 36 درجة كحد أقصى بمتوسط 32 درجة وهذا اقل بكثير من المتوسط العام أي 43 درجة.

أما بالنسبة للترتيب فقد احتلت الجزائر المرتبة 112 لسنة 2017 مقارنة بالمرتبة 108 لسنة 2016 والمرتبة 88 في سنة 2015 أي بالتراجع ب4 مراتب في الترتيب العالمي مقارنة بسنة 2016 وبتراجع 11 مرتبة في الترتيب العالمي لسنة 2015.

يمكن القول أن أحسن ترتيب للجزائر كان بالمرتبة 88 ، سنة 2015. لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الدول المعنية بالمسح نجد أن في عام 2017 وصل تعداد الدول إلى 180 دولة بينما كان العدد في 2015 بتعداد 167 دولة أي بالتراجع للخلف ب 13 مرتبة . بمعنى أخر فالنتيجة الحقيقية أن الجزائر لم يتأثر ترتيبها في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 لان التراجع ب 4 درجات المتراجعة مساوية لعدد الدول الأربعة المضافة في المسح لعام 2017. إلا انه مقارنة لمؤشر سنة 2017 لسنة 2015 فان التراجع كان ب 13مرتبة أي ((112-88)-(180-167)) بدلا من 24 مرتبة (112-88)، رغم ذلك فهي تعبر عن تراجع في مؤشر مدركات الفساد . فعلى العموم وعلى مدار 10 سنوات الأخيرة ، يأتي التصنيف

ISSN : 2600-6413
EISSN : 2353-0480

المتأخر للجزائر كنتيجة حتمية لمظاهر الفساد التي ما حرصت السلطات العليا على محاربتها. إلا انه يجب تفعيل نظام للحكم الرشيد وذلك بتكاتف جميع الجهود من الدولة، القطاع الخاص، المجتمع الدولي والمواطنين للقضاء على الفساد أو التقليص منه. الشكل الموالي يمثل تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وترتيبها خلال الفترة 2007-2017

الشكل رقم 01 : تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر وترتيبها خلال الفترة 2007-2017

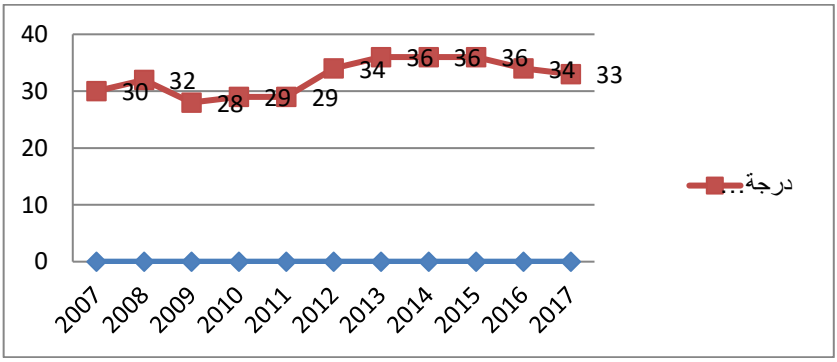

المصدر : من إعداد الطالبة الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة حققت درجات اقل من المتوسط العام 43 درجة، بحيث تتراوح بين 28 و 36 درجة. فنلاحظ أن في سنة 2009، 2010، 2011 حققت الدرجات الأضعف وهي 28 ،29،29 على التوالي. انطلاقا من سنة 2012 نلاحظ بداية التحسن الطفيف ليبلغ المستوى 36 درجة على مدار 2013، 2014 ، و2015 وهذا راجع للازمة المالية وتراجع عائدات البترول مما أدى إلى اخذ تدابير من بينها ترشيد النفقات ، تجميد التوظيف ، محاربة تبديد المال العام. من اجل مواجهة الأزمة.

2.2.3. و اقع الجز ائر على المستوى العربي

أشارت نتائج مدركات الفساد لسنة 2017 إلى تدني مستوى الحكم الراشد وذلك بارتفاع مستويات الفساد وسوء استخدام الحكم ماتزال مرتفعة في البلدان العربية. فحوالي الأغلبية منها شملها المؤشر وعددها 21 دولة حصلت على اقل من 50 درجة. مايلزم على مؤسسات وهيئات القطاع العام انتهاج أكثر فأكثر للشفافية وتوسيع نطاق

المساءلة والمحاسبة. فمؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة الممتدة بين 2012الى 2017 كالأتي:

الجدول رقم 02 : مؤشر مدركات الفساد للدول العربية للفترة الممتدة بين 2012 إلى 2017

الدولة	الترتيب لسنة2017	النقطة 2017	النقطة 2016	النقطة 2015	النقطة 2014	النقطة 2013	النقطة 2012
الامارات	21	71	66	70	70	69	68
قطر	29	63	61	71	69	68	68
السعودية	57	49	46	52	49	46	44
الأردن	59	48	48	53	49	45	48
عمان	68	44	45	45	45	47	47
تونس	74	42	41	41	40	38	41
المغرب	81	40	37	36	39	37	37
الكويت	85	39	44	43	44	49	41
البحرين	103	36	43	51	49	48	51
الجزائر	112	33	34	36	36	36	34
مصر	117	32	34	36	37	32	32
جيبوتي	122	31	36	36	34	34	30
لبنان	143	28	30	28	27	28	28
موريتانيا	143	28	31	31	30	31	27
جزر القمر	148	27	28	28	26	26	24
العراق	169	18	18	16	16	16	17
ليبيا	171	17	21	15	18	16	14
السودان	175	16	13	11	11	12	14
اليمن	175	16	23	18	19	18	14
سوريا	178	14	26	17	20	18	13
الصومال	180	9	8	8	8	8	10

المصدر:

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

من الجدول رقم 02، نلاحظ أن الإمارات المتحدة وقطر اقل الدول العربية فسادا وأكثرهم قربا للبلدان الأكثر نزاهة وشفافية لسنة 2017. بحيث تحصلتا على المرتبة 21 و 29 على الترتيب ب 71 و 63 على التوالي بزيادة درجتين على المؤشر لكلاهما مقارنة ب 2016. متبوعة من بعيد العربية السعودية الأردن وعمان أين سجلت هذه الدول مؤشرات فوق المتوسط ب 49 و 48 و 44 على التوالي.

أما باقي الدول العربية والمغاربية على حد الخصوص فجاءت نتائجها متدينة وفق الجدول رقم 02 أعلاه ، وترجع هذه النتائج إلى عدة أسباب من أهمها :

-ضعف الدور الرقابي للبرلمانات وهيئات الرقابة الرسمية على أداء الحكومات

- ضعف و/أو غياب المساءلة والمحاسبة

- ضعف دور الإعلام أو محاصرته في بعض البلدان وتطبيق وسائل الضغط والتضييق

- ضعف نشاط وفعالية منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الحكومات ومساءلتها

- غياب الحس المدني وروح المواطنة

- عدم استقلالية هيئات مكافحة الفساد الرسمية بصفة مطلقة وضعف قدراتها على كشف بؤر الفساد و محاسبة المفسدين قبل هروبهم .

- ضعف الهيئات المكلفة بالتفتيش المالي والاستعلامات المالية ومجالس المحاسبة

أما بالنسبة لباقي الدول العربية على غرار العراق، ليبيا، سوريا ، الصومال فهي تتذيل الترتيب العالمي وهذا للأسباب السالفة الذكر، زيادة للأسباب الأمنية وحالة عدم الاستقرار بسبب الحروب والصراعات الإقليمية التي تضرب المنطقة.

الخاتمة

يشكل الحكم الراشد أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية للمكافحة أو التقليص من ظاهرة الفساد التي تنخر جميع القطاعات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية منها.

و من خلال دراستنا نستنتج :

1- أن العلاقة بين الحكم الراشد وظاهرة الفساد هي علاقة عكسية وطردية في نفس الوقت .

2- أن مؤشر مدركات الفساد مؤشر ذو دلالة واحدة أي درجة واحدة تعكس ترتيب دولة ما. فنستنتج إن المؤشر لا يصرح بأنواع الفساد هل هي إدارية او اقتصادية ولا يحدد

مجالاته أو أماكن تواجده في المدن أو القرى في الشمال أو الجنوب .كما أن هذا المؤشر ليست له دلالة حسب الجنس، العمر، و الطبقة الاجتماعية.

3- تعاني الجزائر من استفحال ظاهرة الفساد في القطاع العام لكون مؤشر مدركات الفساد هو من أبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام وذلك بتصدرها المراتب الأخيرة للدول الأكثر نزاهة في العالم.

فرغم الإصلاحات المتعددة التي عرفتها الجزائر بهدف تعزيز الحكم الراشد في البلاد إلا أنها لا زالت تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات النزاهة .

وعليه ، فالجزائر معنية أكثر مما مضى بأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات الدولية ورصدها أول بأول وذلك لأنها تمثل علامات إنذار مبكر تستوجب تجميعها و تحليلها واستغلالها من اجل اخذ القرارات والتوصيات اللازمة.

وأخيرا ،نستنتج من هذه الدراسة أن الجزائر تعد من الدول التي بلغت الذروة في استفحال ظاهرة الفساد مما يتطلب التدخل السريع في تفعيل نظام الحوكمة في شتى المجالات والمؤسسات العامة والخاصة لكي نتدارك هذه الظاهرة قبل فوات الأوان.